منتدى مجال
سياسي - اجتماعي - استشاري

# الاتفاق السعودي- الإيراني..

## زلزال سياسي سيغير خارطة التحالفات الإقليمية

منتدى مجال

سياسي - اجتماعي - استشاري

# الاتفاق السعودي- الإيراني..

## زلزال سياسي سيغير خارطة التحالفات الإقليمية

ورقة مقدمة من منتدى مجال

رمضان 1444هـ / مارس 2023م

https://majalforums.com
info@majalforums.com
ahmed@majalforums.com
00967775775774

## مقـــدمة:

زلـزال سـياسي أحدثـه اتفـاق اسـتئناف العلاقـات الدبلوماسـية بـين السـعودية وإيـران، بعـد مباحثـات اسـتضافتها الصـين خـلال الفـترة 6 – 10 مـارس 2023م، لا يـزال صـداه يـتردد عـلى مختلـف المسـتويات، وتـوالي ردود الأفعـال الإقليميـة والدوليـة عـلى الاتفـاق الـذي حمـل مفاجأتـين مـن حيـث التوقيـت والوسـيط، والتـي تنوعـت بـين الترحيـب والترقـب والقلـق والتشـكيك، وأثـار سـيل مـن التحليـلات حـول آثـاره وتداعياتـه عـلى الأمـن والاسـتقرار الإقليميـين، وعـلى مسـار العلاقـات بـين طهـران والريـاض؛ بعـد قطيعـة في العلاقـات السياسـية اسـتمرت سـبع سـنوات، ألقـت بظلالهـا في مختلـف الملفات عـلى المسـتوى الإقليمـي والدولي.

الاتفـاق التاريخـي؛ الـذي جـاء بعـد أربعـة أيام مـن المحادثـات التي كُشـف عنها في بكـين، نـص عـلى اسـتئناف العلاقـات الدبلوماسـية بـين طهـران والريـاض، وإعـادة فتـح سـفارتيهما خـلال مـدة أقصاهـا شـهرين، واحـترام سـيادة الـدول وعـدم التدخـل في شـؤونها الداخليـة، وتفعيـل التعـاون الأمنـي والاقتصـادي بـين البلديـن، ومثَّـل نجاحـاً دبلوماسـياً للعمـلاق الآسـيوي، وتحـولاً جيوسياسـياً في الـشرق الأوسـط، أثـار قلـق واشـنطن وتـل أبيـب.

**يسـلط «منتـدى مجـال» الضـوء في هـذه الورقـة، عـلى دلالات وأبعـاد اتفـاق اسـتئناف العلاقـات بـين السـعودية وإيـران، ومـا هـي المكاسـب التـي سـيجنيها البلديـن؟، ومـا تأثـير هـذا الاتفـاق على خارطـة التحالفـات الإقليميـة والدولية؟، وتداعيـات هـذا التحـول عـلى مسـار العلاقـات بـين الريـاض وواشـنطن، وانعكاسـاته عـلى دول المنطقـة العربيـة، وأبـرز ردود الأفعـال عـلى هـذا التقـارب.**

## مضمون الاتفاق:

في العـاشر مـن مـارس 2023م؛ أعلنـت المملكـة العربيـة السـعودية وجمهوريـة إيـران الإسـلامية التوصـل لاتفـاق بوسـاطة مـن الصـين، عـلى اسـتئناف العلاقـات الدبلوماسـية بينهـما، وإعـادة فتـح سـفارتيهما وممثلياتهـما خـلال مـدة أقصاهـا شـهرين، بعـد عقـود مـن الـصراع وسـنوات مـن القطيعـة بـين البلديـن.

تضمـن الاتفـاق؛ الـذي حمـل ثلاثـة توقيعـات مـن قبـل عضـو مجلـس الـوزراء

ومستشار الأمن القومي السعودي مساعد بن محمد العيبان، وأمين المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني علي شمخاني، وعضو المكتب السياسي للجنة المركزية ومدير المكتب للجنة الشؤون الخارجية التابعة للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني «وانغ يي»، التأكيد على عدم التدخل في شؤونها الداخلية، والترتيب لعقد وزيرا الخارجية في البلدين اجتماعاً لتفعيل ذلك، وترتيب تبادل السفراء، ومناقشة سبل تعزيز العلاقات بينهما.

ونظراً لأهمية الجانبين الأمني والاقتصادي في تعزيز العلاقات بين الرياض وطهران؛ أكد الاتفاق على تفعيل اتفاقية التعاون الأمني الموقعة بينهما عام 2001، وكذا الاتفاقية العامة للتعاون في مجال الاقتصاد والتجارة والاستثمار والتقنية والعلوم والثقافة والرياضة والشباب، الموقعة عام 1998م.

وجاء في البيان الثلاثي المشترك لكل من المملكة العربية السعودية، والجمهورية الإسلامية الإيرانية، وجمهورية الصين الشعبية:

استجابةً لمبادرة كريمة من فخامة الرئيس «شي جين بينغ» رئيس جمهورية الصين الشعبية؛ بدعم الصين لتطوير علاقات حسن الجوار بين المملكة العربية السعودية والجمهورية الإسلامية الإيرانية، وبناءً على الاتفاق بين فخامة الرئيس «شي جين بينغ» وكل من قيادتي المملكة العربية السعودية والجمهورية الإسلامية الإيرانية، بأن تقوم جمهورية الصين الشعبية باستضافة ورعاية المباحثات بين المملكة العربية السعودية، والجمهورية الإسلامية الإيرانية، ورغبة منهما في حل الخلافات بينهما من خلال الحوار والدبلوماسية في إطار الروابط الأخوية التي تجمع بينهما، والتزاماً منهما بمبادئ ومقاصد ميثاقي الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي، والمواثيق والأعراف الدولية، فقد جرت في الفترة من 6 - 10 مارس 2023م في بكين، مباحثات بين وفدي المملكة العربية السعودية والجمهورية الإسلامية الإيرانية برئاسة معالي الدكتور مساعد بن محمد العيبان وزير الدولة عضو مجلس الوزراء مستشار الأمن الوطني في المملكة العربية السعودية، ومعالي الأدميرال علي شمخاني أمين المجلس الأعلى للأمن القومي في الجمهورية الإسلامية الإيرانية.

وقد أعرب الجانبان السعودي والإيراني عن تقديرهما وشكرهما لجمهورية

العراق وسلطنة عمان لاستضافتهما جولات الحوار التي جرت بين الجانبين خلال عامي 2021م - 2022م، كما أعرب الجانبان عن تقديرهما وشكرهما لقيادة وحكومة جمهورية الصين الشعبية على استضافة المباحثات ورعايتها وجهود إنجاحها.

وتعلن الدول الثلاث أنه تم توصل المملكة العربية السعودية والجمهورية الإسلامية الإيرانية إلى اتفاق يتضمن:

- الموافقة على استئناف العلاقات الدبلوماسية بينهما وإعادة فتح سفارتيهما وممثلياتهما خلال مدة أقصاها شهرين.
- تأكيدهما على احترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية.
- اتفقا أن يعقد وزيرا الخارجية في البلدين اجتماعاً لتفعيل ذلك، وترتيب تبادل السفراء، ومناقشة سبل تعزيز العلاقات بينهما.
- كما اتفقا على تفعيل اتفاقية التعاون الأمني بينهما، الموقعة في 22 / 1 / 1422هـ، الموافق 17 / 4 / 2001م، والاتفاقية العامة للتعاون في مجال الاقتصاد والتجارة والاستثمار والتقنية والعلوم والثقافة والرياضة والشباب، الموقعة بتاريخ 2 / 2 / 1419هـ الموافق 27 / 5 / 1998م.

وأعربت كل من الدول الثلاث عن حرصها على بذل كافة الجهود لتعزيز السلم والأمن الإقليمي والدولي.

## تعليق للأطراف الموقعة:

أكدت السعودية وإيران؛ أن اتفاق استئناف العلاقات الدبلوماسية يكرس الحوار ويسهم في استقرار المنطقة، وأعرب الجانبان عن تقديرهما وشكرهما لقيادة وحكومة جمهورية الصين الشعبية على استضافة المباحثات ورعايتها وجهود إنجاحها.

وفي أول تعليق للمملكة على الاتفاق؛ قال وزير الخارجية السعودي الأمير فيصل بن فرحان في تغريدة على تويتر» إن استئناف العلاقات الدبلوماسية بين بلاده وإيران يأتي انطلاقاً من رؤية المملكة القائمة على تفضيل الحلول

السياسية والحوار».. مشيراً إلى أن دول المنطقة يجمعها مصير واحد وقواسم مشتركة تجعل من الضرورة أن تتشارك سوياً لبناء نموذج للازدهار والاستقرار.

فيما أوضح مستشار الأمن الوطني السعودي مساعد العيبان، أن المباحثات التي جرت في بكين تم خلالها مراجعة مستفيضة لمسببات الخلافات والسبل الكفيلة لمعالجتها.

وزير الخارجية الإيراني حسين أمير عبد اللهيان أكد في تغريدة على «توتير»؛ إن عودة العلاقات بين بلاده والسعودية إلى طبيعتها ستوفر قدرات كبيرة للبلدين والمنطقة والعالم الإسلامي، مشيراً إلى أن سياسة حسن الجوار التي تنتهجها حكومة إبراهيم رئيسي تسير في الاتجاه الصحيح، وأن الجهاز الدبلوماسي يعمل بنشاط وراء إعداد المزيد من الخطوات الإقليمية.

فيما أوضح أمين المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني علي شمخاني - في تصريح تلفزيوني- أن المحادثات بين البلدين كانت صريحة وشفافة وشاملة وبناءة، وأن طهران تأمل أن يخلق هذا الاتفاق توازناً في سلوك القوى الأجنبية بالمنطقة.

وفي بكين؛ أكد كبير الديبلوماسيين الصينيين «وانغ يي»، إن المحادثات الناجحة بين إيران والسعودية في بكين نصر للحوار والسلام، وذلك بعدما قادت الصين تحولاً ديبلوماسياً كبيراً في منطقة الشرق الأوسط.

ونقلت الخارجية الصينية عن وانغ قوله: « إن استئناف العلاقات أنباء طيبة عظيمة في العالم المضطرب حاليً»، وأكد أن الصين ستواصل لعب دور بناء في التعامل مع القضايا الشائكة في العالم، وستظهر تحليها بالمسؤولية بصفتها دولة كبرى.

## ترحيب عربي وإسلامي:

توالت ردود الفعل العربية على إعلان اتفاق استئناف العلاقات الدبلوماسية بين إيران والسعودية، حيث رحبت الدول العربية بالاتفاق، واعتبرته خطوة هامة لتعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة.

إسلامياً؛ هنأت وزارة الخارجية التركية السعودية وإيران على هذه الخطوة

المهمة التي اتخذها البلدان، معربة عن ثقتها بأن التقدم في العلاقات بين البلدين سيسهم بشكل كبير في استقرار وازدهار المنطقة، فيما رحبت الخارجية الباكستانية بالاتفاق؛ مؤكدة أنه «تطور دبلوماسي مهم بين البلدين سيساهم في إحلال الاستقرار بالمنطقة وخارجها».

وعلى مستوى المنظمات العربية والإسلامية؛ رحب مجلس التعاون الخليجي باستئناف العلاقات الدبلوماسية السعودية الإيرانية، وأعرب عن أمله بأن يسهم الاتفاق في تعزيز الأمن والسلام، فيما عبرت منظمة التعاون الإسلامي عن الأمل في أن يعطي الاتفاق دفعة جديدة للتعاون بين أعضاء المنظمة.

كما رحبت الجامعة العربية بالاتفاق؛ مشيرة إلى أنه قد يساهم في تحقيق الاستقرار الإقليمي، بدوره أكد البرلمان العربي على أهمية هذه الخطوة من أجل عودة الاستقرار بالمنطقة العربية، والسعي الحثيث لحل الأزمات العالقة، معرباً عن أمله بأن تساهم أيضاً في تخفيف حدة التوتر القائمة وتحقيق الأمان لشعوب العالم أجمع.

وفي تعليقه على الاتفاق؛ أكد أمين عام حزب الله اللبناني السيد حسن نصر الله أنّ «التحول المتعلق بالتقارب السعودي الإيراني جيد، ولن يكون على حساب شعوب المنطقة، وإنّما لمصلحتها، وفي حال سار هذا التقارب في المسار الطبيعي، فيمكن أن يفتح آفاقاً في المنطقة وفي لبنان أيضاً».

رئيس وفد صنعاء التفاوضي محمد عبد السلام؛ أكد في تغريدة على حسابه في «تويتر» أن المنطقة بحاجة لعودة العلاقات الطبيعية بين دولها.

وقال: «إن المنطقة بحاجة لعودة العلاقات الطبيعية بين دولها لتسترد الأمة الإسلامية أمنها المفقود نتيجة التدخلات الأجنبية؛ وعلى رأسها الصهيوأمريكية التي عملت على الاستثمار في الخلافات الإقليمية، واتخذت الفزاعة الإيرانية لإثارة النزاعات وللعدوان على اليمن».

## ردود الفعل الدولية:

توالت ردود الفعل الدولية على الاتفاق، حيث رحب الأمين العام للأمم المتحدة «أنطونيو غوتيريش» باتفاق السعودية وإيران على استئناف العلاقات

الدبلوماسية بينهما، وأعرب المتحدث باسم الأمم المتحدة «ستيفان دوجاريك» عن تقدير الأمين العام للصين؛ لاستضافتها المحادثات الأخيرة وعملها لتعزيز الحوار بين الدولتين.

وأشاد بجهود دول أخرى بهذا الشأن منها سلطنة عُمان والعراق، وقال «إن علاقات حسن الجوار بين السعودية وإيران أساسية لاستقرار منطقة الخليج».

الاتحاد الأوروبي رحب بالاتفاق، وقال في بيان صادر عنه: «إنه نظراً للدور الرئيسي الذي تضطلع به السعودية وإيران بالنسبة لأمن المنطقة، فإن استئناف العلاقات بين البلدين يمكن أن يساهم في استقرار المنطقة ككل».

وفي حين رحب المستشار الألماني «أولاف شولتز» باتفاق السعودية وإيران على عودة العلاقات الدبلوماسية بعد سنوات من القطيعة، لكنه لم يعلق على دور الصين في التوسط في الاتفاق، فيما قالت المتحدثة باسم الخارجية الفرنسية «آن كلير لوجندر» أن باريس تؤيد «أي مبادرة يمكن أن تساهم بشكل ملموس في تهدئة التوترات وتعزيز الأمن والاستقرار الإقليميين».

روسيا هنأت على لسان نائب وزير خارجيتها «ميخائيل بوغدانوف» إيران والسعودية والصين على التوصل إلى اتفاق عودة العلاقات بين الرياض وطهران، والذي يتماشى مع المبادرات الروسية الرامية إلى إنشاء منظومة للأمن في منطقة الخليج ذات الأهمية الاستثنائية على المستوى الاقتصادي العالمي.

وأشار إلى أن تطبيع العلاقات بين البلدين في منطقة هامة، يعتبر عاملاً أساسياً لضمان التطور الاجتماعي والاقتصادي، موضحًا أن روسيا ساهمت في العملية السياسية جنباً إلى جنب مع دول أخرى مثل سلطنة عمان والعراق وغيرهما.

## تشكيك أمريكي:

رحبت واشنطن بالاتفاق، لكنها تبدو منزعجة من نجاح الدبلوماسية الصينية في منطقة الشرق الأوسط، حيث رحبت المتحدثة باسم البيت الأبيض كارين جان بيير بأي جهود لتهدئة التوترات في المنطقة.

وقالت: «نحن على دراية بالتقارير بشأن الاتفاق بين إيران والسعودية،

ولكن الولايات المتحدة لم تشارك في الاتفاقية بصورة مباشرة، وبشكل عام، نحن نرحب بأي جهود للمساعدة في إنهاء الحرب في اليمن وتهدئة التوترات في منطقة الشرق الأوسط»، ولكن على الجانب الآخر، جاء رد الرئيس الأمريكي «جو بايدن» مختلفًا، حيث علق على الاتفاق بالقول: «كلما كانت العلاقات بين إسرائيل وجيرانها العرب أفضل، كان ذلك أفضل للجميع»، ما عكس قلق واشنطن من توسع نفوذ الصين.

في حين أكد المتحدث باسم مجلس الأمن القومي بالبيت الأبيض «جون كيربي»؛ أن الولايات المتحدة سترى إذا ما كانت إيران ستفي بالتزاماتها بعد إبرامها الاتفاقية مع السعودية، لكنه أشار إلى أنه ليس واضحاً ما إذا كان ذلك سيؤثر على اتفاقيات «أبراهام».

فيما وصفت الخارجية الأمريكية الاتفاق بين السعودية وإيران بوساطة صينية لاستئناف العلاقات الدبلوماسية بـ»الأمر الجيد للغاية»، وقال المتحدث باسم الوزارة «نيد برايس»: «نحن ندعم الحوار والجهود الدبلوماسية وأي شيء من شأنه أن يعمل على تهدئة التوترات في المنطقة، وربما يساعد على منع الصراع».

## انتصار دبلوماسي لبكين:

أما على مستوى وسائل الإعلام الأمريكية؛ فقد حظي الاتفاق باهتمام كبير من خلال تحليل تداعياته على الولايات المتحدة ومستوى حضورها في المنطقة، حيث اعتبرت صحيفة «وول ستريت جورنال» الاتفاق بين السعودية وإيران انتصاراً دبلوماسياً لبكين، في منطقة هيمنت الولايات المتحدة منذ فترة طويلة على الجغرافيا السياسية فيها.. مشيرة إلى أنّ مبادرة بكين تمثّل نموذجاً جديداً لإدارة العلاقات الدولية.

ولفتت الصحيفة إلى أنّ زيادة نفوذ الصين في الشرق الأوسط دليلٌ ملموسٌ على أنّ بكين مستعدة للاستفادة من نفوذها في النزاعات الخارجية، وأن الصين اقتربت من الشرق الأوسط الغني بالنفط، حيث ظهرت في المرتبة الأولى في العالم كمستورد للطاقة، لكن دورها الآن أكبر بكثير، مؤكدةً أنه

على الرغم من الدور التاريخي للولايات المتحدة في الشرق الأوسط، فإنّ الصين باتت تمتلك قوة اقتصادية ودبلوماسية متزايدة هناك.

وفي السياق؛ ذكرت مجلة «نيوزويك» الأمريكية أنّ الإعلان عن اتفاق لإعادة تأسيس العلاقات الدبلوماسية بين إيران والسعودية تحت رعاية الصين، أعطى الصين المزيد من النفوذ في الشرق الأوسط، وبات الآن يمثل علامة فارقة لجهود بكين لترسيخ نفسها كقوة دبلوماسية رائدة.

أما صحيفة «نيويورك تايمز» فاعتبرت أن «عودة العلاقات الإيرانية السعودية، نتيجةً للوساطة الصينية، خسارة كبيرة ومضاعفة للمصالح الأمريكية، وأن إعادة العلاقات الدبلوماسية بينهما يمكن أن يؤدي إلى إعادة نظم كبيرة في الشرق الأوسط، وأضافت إن هذا التقارب «يمثّل تحدياً جيوسياسياً للولايات المتحدة وانتصاراً للصين، التي توسطت في المحادثات بين الخصمين التاريخيين».

وبحسب الصحيفة؛ فإن «هذا التقارب في العلاقات يفترض أن يؤثر على اليمن والعراق وسوريا ولبنان، بشكل أساسي، وهي الملفات التي عرفت نزاعاً كبيراً بين إيران والسعودية في المقاربة السياسية تجاهها».

واعتبرت الصحيفة أنّ الاتفاق بين البلدين «يعدُّ من بين أكبر التطورات وأكثرها تقلباً، التي كان يمكن لأي شخص أن يتخيلها، وهو تحوّلٌ أذهل العواصم في العالم»، مشيرةً إلى أنّ التحالفات والتنافسات التي حكمت الدبلوماسية لأجيال انقلبت في الوقت الحالي على الأقل.

من جهتها ركزت صحيفة «واشنطن بوست» على دور الوساطة الذي قامت به بكين، ورأت أن التركيز على الدور الذي قامت به الصين في هذا الاتفاق ربما يستهدف توجيه رسالة للقوى العظمى، ومن بينها الولايات المتحدة، مفادها أن محور الشرق الأوسط يتغير.

## صدمة لواشنطن وتل أبيب:

لا شك أن إعلان استئناف العلاقات الدبلوماسية بين السعودية وإيران مثل صدمة لواشنطن، وهو ما أكده المسؤول السابق في الولايات المتحدة والأمم

المتحدة «جيفري فيلتمان»، بأنّ دور الصين في الاتفاقية هو الجانب الأكثر أهمية في المشهد، وليس إعادة فتح السفارات بعد ست سنوات من القطعية، معتبراً ذلك صفعة لإدارة «بايدن»، ودليل على أنّ الصين هي القوة الصاعدة.

مثّل إعلان استئناف العلاقات الدبلوماسية بين إيران والسعودية من العاصمة بكين مفاجأة لواشنطن، لا تقلّ عن مفاجأة التحول في مسار العلاقات بين البلدين الخصمين، كون الصين تمكنت من القيام بوساطة ناجحة في منطقة الشرق الأوسط، ولأنها لا تريد أن تظهر بأنها أصبحت على الهامش؛ سارعت واشنطن للتأكيد على أنها كانت على علم بالمفاوضات الجارية في الصين، لكنّها لم تشارك فيها.

في المقابل؛ استقبلت الأوساط الصهيونية إعلان استئناف العلاقات بين السعودية وإيران بقلق، وفقد مثّل مفاجأة لصناع القرار في «تل أبيب»؛ نظراً للعلاقة الجيدة التي تربط إيران بالصين، وسط تبادل للاتهامات بين المعارضة والحكومة، ولم تخفِ الحكومة الصهيونية قلقها من الاتفاق؛ كونه يعرقل أهدافها لتشكيل تحالف ضد إيران.

وفي حين رفضت وزارة خارجية دولة الاحتلال التعليق على عودة العلاقات السعودية الإيرانية؛ اعتبرت وسائل الإعلام العبرية بأنَّ الاتفاق صفعة لـ»إسرائيل» وعقبة أمام تطلعات رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو لتوسيع دائرة التطبيع.

كما مثَّل إعلان الاتفاق صدمة لرئيس الوزراء الصهيوني «نتنياهو» كونه جاء بعد ساعات فقط من تصريحات له من العاصمة الإيطالية روما، كشف فيها عن تطبيع مرتقب للعلاقات مع السعودية، وتحدث عن خطط لمد خط سكة حديد بين المملكة وحيفا.

موقع "والاه" الإسرائيلي ذكر أنّ "الخاسرين من الاتفاق الإيراني السعودي هم الولايات المتحدة الأميركية وإسرائيل"، مشيراً إلى أنّ «خط القطار بين حيفا والسعودية، الذي تحدّث عنه رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو قبل ساعات من الإعلان السعودي الإيراني، لن يتم تدشينه قريباً، كما يبدو».

وبالرغم من محاولة «تل أبيب» التقليل من تأثير استئناف العلاقات

بين السعودية وإيران على مشاريع التطبيع؛ أكد رئيس الوزراء الأسبق إيهود باراك؛ أن الاتفاق يشكل ضربة لإسرائيل والولايات المتحدة، ويقلل فرص التوصل إلى تطبيع العلاقات بين تل أبيب والرياض، وقال باراك في المقال الافتتاحي لصحيفة «يديعوت أحرنوت»: إن الاتفاق «نقطة انعطاف استراتيجية في المنطقة، ومدخلًا لإنهاء الحرب في اليمن وإنجازاً مهمًا للصين».

المعارضة الإسرائيلية استغلت الموقف للهجوم على نتنياهو، حيث أكد رئيس كتلة المعارضة «يائير لبيد» أن الاتفاق يمثل «إخفاقاً كاملاً وخطراً على السياسة الخارجية للحكومة الإسرائيلية، وأنه بمثابة انهيار لجدار الدفاع الإقليمي ضد إيران"، وبالمثل، اعتبر رئيس الوزراء السابق نفتالي بينيت، استئناف العلاقات بين الرياض وطهران «تطور خطير على إسرائيل وانتصار دبلوماسي لإيران، وفشل وإهمال وضعف لحكومة نتنياهو».

ورداً على تصريحات المعارضة؛ قال مصدر سياسي في الحكومة الإسرائيلية: «إن يائير لبيد زعيم المعارضة، هو المسؤول عن التقارب بين السعودية وإيران، ذلك إن السعودية؛ بعد أن شعرت بالضعف الأمريكي والإسرائيلي، تحركت نحو آفاق جديدة».

الوساطة الصينية كانت محل اهتمام وسائل الإعلام الصهيونية، حيث قالت صحيفة «هآرتس»: أن بكين تريد أن «تحتل مكان واشنطن ليس فقط في المجال الاقتصادي، بل كي تصبح قوة استراتيجية في الشرق الأوسط، مع العلم أن قوة إسرائيل في التأثير عليها محدودة للغاية».

ترى التقديرات الصهيونية أن الاتفاق السعودي الإيراني سيكون مُكلِفاً لـ «إسرائيل»، من خلال تراجع فرص حصار إيران إقليمياً، كون الاتفاق سيعيد رسم خارطة التحالفات الإقليمية، وعزز الشكوك من قدرة دولة الاحتلال على توجيه ضربة عسكرية لإيران، بالإضافة إلى تغيير موازين القوى في المنطقة لصالح الصين، كون الاتفاق يشكل نقطة تحول في المعادلة الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط.

بيد أن الصين سجلت نجاحاً في أول دخول دبلوماسي منفرد لها لإعادة ترتيب أوراق الشرق الأوسط الأمنية، ما يعكس قدرتها على المساعدة في حل

نزاعات خارجية ليست طرفاً فيها.

تنظر أمريكا والكيان الصهيوني بعين الريبة إلى الاتفاق الذي أعلن من بكين، كونه قد أنهى مبادراتهما لتوسيع اتفاقيات التطبيع، وقضى على آمالهما في تشكيل هيكل أمني إقليمي لمواجهة إيران، كما أنه يبقي دولة الاحتلال وحيدةً في متابعة سياسة عزل إيران دبلوماسيًا والتصدي لبرنامجها النووي، بالإضافة إلى أن تغير نهج الصين من الاهتمام بالاقتصاد في المنطقة إلى الاهتمام بقضايا الأمن والسياسة -الذي كان مسؤوليةً حصرية على أمريكا- قد يدفع تل أبيب وواشنطن إلى محاولة إفشال الاتفاق.

## تاريخ العلاقات بين طهران والرياض:

بدأت العلاقة بين السعودية وإيران بعد توقيع معاهدة صداقة عام 1929م، وفي عام 1930 بدأ البلدين في تبادل السفراء، واتسمت العلاقات بين البلدين على مدى ثمانية عقود مضت بالتوتر والاحتقان؛ بسبب خلافات سياسية ومذهبية ومنافسة على قيادة العالم الإسلامي.

انقطعت العلاقات بين البلدين ثلاث مرات، الأولى كانت عام 1943؛ بسبب إعدام السلطات السعودية أحد الحجاج الإيرانيين، لكنّها عادت عام 1946.

والثانية عام 1987 إثر مواجهات بين الشرطة السعودية وحجاج إيرانيين قتل فيها أكثر من (400) شخص، معظمهم من الإيرانيين، لكنّها عادت عام 1991.

وكانت القطيعة الثالثة في العلاقات الدبلوماسية بينهما مطلع عام 2016 بعد قيام محتجين إيرانيين بإحراق واقتحام سفارة المملكة في طهران وقنصليتها بمدينة مشهد شمال شرق إيران، على خلفية إعدام رجل الدين الشيعي نمر باقر النمر.

وفي 10 مارس 2023م، أعلن البلدين توصلهما إلى اتفاق بعودة العلاقات الدبلوماسية بينهما في إعلان مشترك من العاصمة الصينية بكين، وتعد إيران والسعودية أبرز قوتين إقليميتين في المنطقة، وهما على طرفي نقيض في معظم الملفات الإقليمية، وبتوقيع الاتفاق يطوي البلدان صفحة الخلافات بينهما.

سبق هذا الاتفاق توقيع اتفاقيتين من قبل البلدين عامَي 1998م و2001م، الأولى تتضمن عودة العلاقات والتعاون في مجالات الاقتصاد والتجارة والاستثمار والتقنية والعلوم والثقافة والرياضة والشباب، والثانية تتناول ترتيبات وتعاونًا أمنيًّا بين الطرفين.

جاء هذا الاتفاق في ظل توتر بين الصين والولايات المتحدة، ومثل صفعة لواشنطن وضربة ثلاثية الأبعاد للبيت الأبيض بالنظر إلى علاقات واشنطن المضطربة بأطراف الاتفاق الثلاثة.

## أسباب ودوافع الاتفاق:

لا شك أن هناك العديد من العوامل الداخلية والخارجية التي ساهمت في تقريب وجهات النظر بين السعودية وإيران، لكن ما دوافع هذا التقارب؟، وما هي الأطراف الرابحة والخاسرة؟، وكيف تمكنت الصين من تحقيق هذا الانتصار الدبلوماسي في منطقة كانت حكراً على الولايات المتحدة الأمريكية؟.

## دوافع المملكة:

لا شك أن هناك العديد من المستجدات -سوء على الساحة السعودية أو على الساحة الإقليمية أو الدولية- ساهمت في تغير الموقف السعودي تجاه إيران، لكن الاتفاق يُعبِّر عن قناعة صناع القرار في المملكة أنه لا بد من الإقرار بإكراهات الجغرافيا وإعادة قراءة كل المتغيرات التي لم تكن في معظمها لصالح الجانب السعودي.

إذ هناك مجموعة من الأسباب التي دفعت المملكة للتوقيع على استئناف علاقاتها الدبلوماسية مع إيران، ومنها:

- رؤية السعودية 2030 الاقتصادية التنموية التي تهدف إلى تحويل المملكة إلى مركز مالي واقتصادي وسياحي إقليمي ودولي، وهذا لا يمكن تحقيقه إلا في ظل سلام دائم في المنطقة.
- تدهور العلاقات بين السعودية وأمريكا؛ خصوصاً بعد رفض الرياض رفع

إنتاجها النفطي جراء أزمة الطاقة بسبب الحرب الروسية الأوكرانية، وسعي الرياض لتنويع علاقاتها وتحالفاتها وعدم الاعتماد الحصري على الحليف التقليدي أمريكا التي لم تعد تشكل ضمانة أمنية لها.

- توجه السعودية نحو سياسة تصفير المشاكل وتخفيف التوترات الإقليمية وإنهاء الحرب على اليمن؛ التي أصبحت تشكل عبئاً اقتصادياً وسياسياً كبيراً على المملكة، لما للدولتين من ثقل على المستوى الإقليمي والدولي.
- ثقة السعودية في الصين كضامن دولي تربطها به علاقات استراتيجية، بالإضافة إلى أن بكين شريك استراتيجي لإيران ومستورد رئيسي للنفط الإيراني، ولن تقبل بكين بالإخفاق في أول وساطة لها في المنطقة.
- تعاني السعودية والصين وإيران من تدخل الولايات المتحدة في شؤونها الداخلية تحت ذريعة الديمقراطية والحريات وانتهاكات حقوق الإنسان، وتسعى السعودية من خلال هذا التقارب إلى الضغط على إدارة بايدن لمراجعة علاقاتها مع الرياض.

كما أن هذا الاتفاق جاء بعد ثلاث قمم عقدت في الرياض جمعت السعودية مع الصين، والتوقيع على اتفاق الشراكة الاستراتيجية الشاملة بين البلدين، وعشرات الاتفاقيات الاقتصادية، والموائمة بين رؤية المملكة 2030، ومبادرة الحزام والطريق الصينية.

إضافة إلى ذلك؛ يحتل البعد الاقتصادي أهمية كبيرة في رسم ملامح مستقبل العلاقات بين البلدين؛ كونهما من أكبر منتجي النفط، والتوتر يلقي بظلاله السلبية على هذا المورد الاقتصادي الهام.

## دوافع طهران:

لا شك أن إيران تسعى إلى تعزيز علاقتها بمحيطها العربي؛ خاصة في الجانب الاقتصادي؛ نتيجة الأوضاع التي تمر بها، وتدهور علاقاتها مع الغرب نتيجة تعثر مفاوضات الملف النووي، وبالتالي؛ فإن هناك العديد من العوامل التي دفعت طهران لتوقيع الاتفاق، نذكر منها:

1 - تقليص نفوذ أمريكا واحتواء تدخلات دولة الاحتلال «إسرائيل» وسعيها للتطبيع مع الدول العربية، وذلك من خلال تعزيز علاقات طهران مع محطيها العربي وخاصة السعودية أبرز حلفاء واشنطن في المنطقة، بالإضافة إلى تمكين الصين من لعب دور أكبر كوسيط في منظومة الأمن الإقليمي.

2 - كسر حالة العزلة والتخفيف من العقوبات الغربية المفروضة على إيران نتيجة برنامجها النووي وموقفها من الحرب الروسية الأوكرانية.

3 - الجانب الاقتصادي يمثل أهم الدوافع للتقارب مع السعودية؛ حيث ألحقت العقوبات الدولية أضرارًا بالغة بالاقتصاد الإيراني الذي يعتمد بشكل كبير على تصدير النفط، والاتفاق يمنح طهران والرياض سيطرة أكبر على أسعار النفط، إضافة إلى أن الاتفاق يسهم في تعزيز العلاقة الاستراتيجية بين إيران والصين.

## حسابات بكين:

بدأت محاولاتُ تقريب وجهات النظر بين السعودية وإيران منذ ثلاث سنوات، وجاء الاتفاق على استئناف العلاقات تتويجاً لجهود دبلوماسية احتضنتها العواصم الثلاث (مسقط - بغداد - بكين)، وكان لدى السعودية وإيران أسباب مقنعة أيضاً لوضع بكين كوسيط دولي في صدارة مشهد الوساطة بينهما.

دخلت الصين على خط الوساطة بين السعودية وإيران، مستغلة اللحظة السياسية، ونجحت في إحداث اختراق غير متوقع نظراً لما تملكه من مصالح عند الطرفين، ولأن البلدين يحتلان أهمية كبيرة على طرق الحرير الجديدة، وتمكن العملاق الأسيوي من كسر حاجز العزلة بين دولتين الأولى تجمعها علاقات استراتيجية مع أمريكا والثانية تجمعها علاقة مع الصين، والدخول إلى الساحة الدبلوماسية الإقليمية من أوسع الأبواب.

هناك الكثير من الأسباب التي تقف وراء اندفاع الصين لتحقيق هذا الاتفاق، ولكن في مجملها هي قائمة على المصلحة الصينية بالدرجة الأولى والمتعلقة بالأهمية الاستراتيجية للشرق الأوسط، وأمن الممرات البحرية،

بالإضافة إلى أن الدولتين من أكبر منتجي النفط الذي يشكل العصب الرئيسي للاقتصاد الصيني.

كما أن الصين بحاجة إلى السعودية وإيران لتنفيذ مشروعها الاقتصادي العابر للحدود «الحزام والطريق»، كونهما يحتلان أهمية كبيرة على هذا الطريق، بالإضافة إلى ذلك سبق وأن وقعت بكين اتفاقيتي شراكة استراتيجية مع السعودية وإيران، كما ترغب الصين في فتح آفاق للتعاون مع الدول العربية والإسلامية عبر البوابتين السعودية والإيرانية.

من الواضح أن لدى الصين رغبة في زيادة الانخراط السياسي في الشرق الأوسط؛ بما ينسجم مع توجهاتها الدبلوماسية بما في ذلك مبادرتها للأمن العالمي، وكذا رغبتها في موازنة الحضور الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط، فضلاً عن ضمان تدفق النفط السعودي والإيراني إلى الصين.

وكما هو الحال بالنسبة لإيران والسعودية؛ يأتي الاقتصاد أيضاً في أولوية التفكير الصيني في توسطها بين البلدين وتعزيز حضورها في المنطقة.

## المكاسب:

من المؤكد حاجة إيران والسعودية إلى التهدئة واستئناف العلاقات الدبلوماسية من أجل التفرغ لملفات أخرى ذات أهمية على المستوى الداخلي، بالإضافة إلى رغبة قيادتي البلدين على مواصلة المفاوضات لمعالجة مختلف الملفات، والتركيز على مشاريعهما الاستراتيجية في ظل نظام دولي متعدد الأقطاب؛ بعيداً عن الهيمنة الأمريكية.

الاتفاق السعودي الإيراني بوساطة صينية يحقق مصالح مختلف الأطراف ويمثل خطوة مهمة لتعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة، وسينعكس إيجابيًا على المصالح المشتركة للبلدين والمنطقة بشكل عام.

كما أن الاتفاق يعزز من علاقات حسن الجوار، ويفتح الطريق لإقامة علاقات اقتصادية استراتيجية بين البلدين، وتعزيز التنسيق في أسواق الطاقة العالمية، كما يفتح المجال للتوصّل إلى تفاهمات في القضايا والملفات التي تمثل أهمية جوهرية للأمن القومي للبلدين.

بالنسبة لطهران؛ تعتبر بكين محطة رئيسية لتنفيذ استراتيجية التوجه نحو الشرق للتخفيف من الضغوط الغربية المتزايدة عليها، ويفسح المجال أمام تنويع الشراكات الأمنية والاقتصادية والاستثمارية والتبادلات التجارية مع السعودية.

بالنسبة للسعودية؛ فالاتفاق يحقق لها مكاسب أمنية واقتصادية، وفي المقدمة استكمال تحقيق رؤيتها 2030، كما أنه يمكّن المملكة من القيام بدور فاعل على المستوى الإقليمي والدولي، وخاصة في ملف الحرب الروسية الأوكرانية، ويعزز علاقتها أيضاً مع الصين الشريك التجاري الأكبر لها، كما يجعل السعودية بمنأى عن أي تداعيات قد تحدث في حال شنت «إسرائيل» أي هجوم على المنشآت النووية الإيرانية.

الصين تمكّنت من تحقيق إنجاز دبلوماسي كبير في الشرق الأوسط، ونجحت في فرض نفسها كقوةٍ مؤثّرةٍ على الساحة الدولية، وأظهرت أنها شريك دولي موثوق لن يتوانى عن التدخل سياسيًا حين تتطلب مصالحه الاستراتيجية التدخل.

وفي السياق اعتبرت مديرة مركز مالكوم كير «مها يحيى» خطوة استعادة إيران والسعودية علاقاتهما الدبلوماسية بعد قطيعة استمرت 7 سنوات، تحولاً جيوسياسياً مهما بالشرق الأوسط، يصب في مصلحة طهران والرياض.

وقالت الباحثة في تحليل نشره موقع مركز كارنيجي: إن الاتفاق انطوى على مفاجأتَين: الأولى الوساطة الصينية في إبرامه، والثانية توقيته في هذه المرحلة بالذات، وأشارت إلى أن هذه هي المرة الأولى التي تتدخّل فيها بكين بهذه القوة في دبلوماسية الشرق الأوسط، وتزامن ذلك مع مساعٍ أمريكية لزيادة الضغوط على إيران من خلال توسّطها بين السعودية و«إسرائيل» تمهيدًا لإقامة علاقات دبلوماسية بينهما.

## تداعيات الاتفاق وتأثيراته:

يجمع الخبراء والمختصون على أن التفاهمات بين الرياض وطهران برعاية صينية ستكون لها تداعيات على المستوى الدولي، وعلى المستوى الإقليمي،

وعلى مستوى الدول التي تشهد عدم استقرار أمني أو عسكري كسوريا واليمن والعراق ولبنان.

فعلى المستوى الدولي؛ أبرز الاتفاق قوة الدبلوماسية الصينيّة مقابل تراجع الهيمنة الأمريكية، والذي يمثل دافعاً لدول الإقليم على مواصلة التوجه نحو الشرق؛ لتحقيق مصالحها الاستراتيجية بدلاً من الاعتماد على الولايات المتحدة وما تمليه من ضغوط على دول الشرق الأوسط.

الاتفاق الذي تم برعاية صينية يؤكد أن الولايات المتحدة تعاني من تراجع على كل المستويات وبداية سقوط النموذج الأمريكي في المنطقة، وفي نفس الوقت يمثل رسالة من الصين بأنها قوة صاعدة ليس فقط على المستوى الاقتصادي، وإنما على المستويات السياسية والدبلوماسية والأمنية أيضاً، وبالتأكيد أن أكبر المتضررين هي دولة الكيان الصهيوني؛ كون الصين أصحبت قوة منافسة لأمريكا وليس لـ «تل أبيب» تأثير كبير عليها، كما هو الحال بالنسبة لأمريكا.

إقليمياً؛ يمثل الاتفاق السعودي الإيراني نقطة تحول في خارطة التحالفات الإقليمية، وسيكون له تأثيرات إيجابية على مختلف الملفات في المنطقة، وفي المقدمة القضية الفلسطينية، والحد من توسيع دائرة التطبيع مع الكيان الصهيوني، وسيلحق الضرر بأمريكا و»إسرائيل» وخططهما الهادفة إلى منع أي تقارب بين إيران والدول العربية.

وقد سارعت الدول العربية للترحيب بالاتفاق؛ معبرة عن أملها في أن يسهم في تخفيف حدة التوتر وتعزيز الأمن والاستقرار بالمنطقة، وحلحلة الصراعات التي تشهدها البلدان العربية خاصة اليمن ولبنان وسوريا، وتعزيز التعاون بين الدول العربية وإيران بما يخدم مصالحها المشتركة، وكذا تعزيز التعاون الاستراتيجي مع الصين.

يساعد الاتفاق بين طهران والرياض على الدفع بعلاقات التعاون بينهما؛ بالنظر إلى المصالح والأهداف المشتركة التي يسعى البلدين للوصول إليها، وفي المقدمة تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة كهدف استراتيجي.

## تأثير الاتفاق على اليمن:

على الرغم من أن اتفاق استئناف العلاقات بين السعودية وإيران جاء استجابة لحاجة البلدين الملحة في ظل المستجدات الإقليمية والدولية التي ساهمت في تقريب وجهات النظر بينهما، إلا أنه من المرجح أن يستفيد اليمن من هذا التقارب؛ كونه يحظى بأهمية لدى الدولتين الإقليميتين، ولكن تأثيره لن يكون مباشراً.

تجزم القيادة اليمنية بأن عنصر الحسم الأول لما جرى على الساحة اليمنية خلال السنوات الماضية، وما تمخض عنه من حوار يمني-سعودي عائد إلى الجانب العسكري الذي فرض متغيرات في الميدان، وأجبر التحالف السعودي على التخلي عن الرهان على الحسم العسكري، والتحول نحو المفاوضات المباشرة مع صنعاء.

وفي هذا السياق؛ أكدت العديد من المصادر لـ «منتدى مجال» أنه بالرغم من أهمية اتفاق استئناف العلاقات بين السعودية وإيران، إلا أنه جاء بعد وصول قيادتي البلدين إلى قناعة بأهمية إنهاء حالة القطيعة بينهما بما يخدم مصالحهما المشتركة، وليس لحل الأزمة اليمنية التي يكتنفها الكثير من التعقيد.. موضحة أن التقارب والتهدئة على مستوى الإقليم يمكن أن يسهم في توفير الأجواء الملائمة للدفع بجهود السلام في اليمن بعيداً عن تدخلات الفاعلين الإقليميين والدوليين.

وتشير هذه المصادر إلى أنه بالرغم من التقدير الذي تكنه صنعاء لجمهورية إيران الإسلامية على موقفها الرافض للعدوان على اليمن، إلا أن قرار صنعاء هو في يدها وليس في الخارج، وهذا الأمر تدركه السعودية جيداً، وأن الطريق الوحيد لإنهاء الحرب على اليمن التي أصبحت تشكل معضلة وتهديداً لأمن المملكة القومي، هو إيقاف الحرب، ورفع الحصار، وإعادة الإعمار، وجبر الضرر، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لليمن.

كما أكدت المصادر أن شروط صنعاء لإحلال السلام لم تتغير؛ سواءً قبل توقيع اتفاق التقارب مع إيران أو بعده، وأن على السعودية أن تعيد النظر في علاقاتها تجاه اليمن، بعد الإخفاقات والتكلفة السياسية والاقتصادية الباهظة

التي تكبدتها المملكة طيلة السنوات الماضية؛ نتيجة انخراطها في صراعات عدة في المنطقة ومنها اليمن، ووصولها إلى نتيجة استحالة حسم تلك النزاعات لصالح الأطراف التي تدعمها.

## ختاماً:

يجمع المحللون على أن اتفاق استئناف العلاقات بين السعودية وإيران ستكون له انعكاسات إيجابية، ويفتح المجال واسعاً لخطوات قادمة لتهدئة التوترات على المستوى الإقليمي، وتعزيز التعاون المشترك، وحسن الجوار بين دول المنطقة، ويمثل خطوة في الطريق الصحيح لتحقيق الاستقرار الذي تنشده الشعوب العربية والإسلامية.

عودة العلاقات الدبلوماسية بين الرياض وطهران لا يعني توافقهما على كل القضايا؛ ولكنه يمثل نقطة تحول في مسار العلاقات بين البلدين لحل الخلافات التي تراكمت بينهما على مدى عقود، والتي بالطبع هي بحاجة إلى وقت لتجاوزها، كما أن الاتفاق لن يلغي التنافس بين الدولتين، إلا أن الرسائل القادمة من الرياض وطهران تبعث على التفاؤل بتحقيق خطوات قادمة على مختلف الأصعدة، والخاسر الأكبر هما الولايات المتحدة ودولة الاحتلال التي لا تزال في حالة صدمة من هذا الاتفاق الذي سيغير خارطة التحالفات الإقليمية في المنطقة، والتي بالتأكيد لن تكون في صالحها.

# منتدى مجال

سياسي - اجتماعي - استشاري


https://majalforums.com
info@majalforums.com
ahmed@majalforums.com
00967775775774